

## المستقبل المسروق

إستنزاف الثروات الطبيعية للصحراء الغربية المحتلة



## خلاصة عامة

ينتج عن إستغلال وتصدير الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية المحتلة تأثيرات خطيرة على السلام في الإقليم وعلى مستقبل سكانه وهم الشعب الصحراوي.

ويمثل النفط والفوسفات والسمك والمنتجات الزراعية الثروات الطبيعية المستهدفة من وراء هذا الإستغلال.

ويعتبر إستغلال الاحتلال وإستفادته من الموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم المحتل جريمة دولية. ويجب احترام حق السيادة الحصرية للشعب الصحراوي للإستفادة من الموارد الطبيعية للصحراء الغربية.

وينبغي إدراج مراقبة الموارد الطبيعية ضمن مهام بعثة المينورسو عندما يتم تجديد عهدها في وقت لاحق من هذا الشهر. فإستغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية يمثل حاليا عقبة أمام حل الصراع وإحدى قضايا حقوق الإنسان المثيرة للقلق.

## مقدمة

ينتج عن إستغلال وتصدير الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية المحتلة تأثيرات خطيرة على السلام في الإقليم وعلى مستقبل سكانه وهم الشعب الصحراوي.

يوفر بيع ما يتم تصديره من موارد طبيعية خاصة سمك المحيط الأطلسي وصخور الفوسفات من المنجم الداخلي إيرادات للمغرب باعتباره المحتل. ولا يتلقى الشعب الصحراوي أي من هذه الإيرادات مباشرة بإعتبارهم السكان الأصليين للإقليم.

ويمثل نشاط "تنمية" الموارد في الإقليم ذريعة لتبرير ما يعتبر احتلالا غير شرعي، في ظل استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الصناعات الإستخراجية لتوظيف المواطنين المغاربة الذين استوطنوا في الإقليم بطريقة غير شرعية.

كما يعمل استنزاف الموارد الطبيعية الموجودة في الصحراء الغربية على تقوية سيطرة المغرب على الإقليم من خلال السماح له ببناء البنى التحتية المادية.

## المشاغل القانونية

هناك سببان يجعلان من استنزاف الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية عملا مناف للقانون. أولهما أنه في ظل ظروف الاحتلال وما كان صراعا دوليا - هذا ما يثبتته اتفاق سنة 1990-1991 لوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء الشعب الصحراوي بوساطة من الأمم المتحدة - يعد جريمة استغلال وتحقيق عائدات من خلال استنزاف موارد الإقليم. وهذا واضح بموجب إتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 ويعتبر محظورا بموجب قانون روما الأساسي لسنة 1998 للمحكمة الجنائية الدولية. ولا توجد حالة في الظرف الحالي أكثر وضوحا من حالة الصحراء الغربية.

والسبب الثاني الذي يحظر استخراج الموارد من الصحراء الغربية المحتلة - وهو مثبت في القانون وملزم عالميا لجميع الشعوب والدول - هو أن الصحراويون بإعتبارهم السكان الأصليين والوحيدين للصحراء الغربية يتمتعون بحقوقهم في السيادة الحصرية والسيطرة على مواردهم الطبيعية في انتظار ممارستهم لحق تقرير المصير. وقد أشار إلى ذلك المستشار القانوني للأمم المتحدة السابق السيد هانس كوريل ( مستشار الأمين العام للشؤون القانونية) في رأي مقدم إلى مجلس الأمن يعالج على وجه التحديد التنمية ومقترح استغلال الموارد الصحراوية.

إن المضي قدما في المزيد من أنشطة الإستكشاف والإستغلال في تجاهل لمصالح ورغبات شعب الصحراء الغربية ستكون انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المنطبقة على أنشطة الموارد المعدنية للأقاليم غير المستقلة. (29 يناير 2002)

ويتطلب هذا "الاختبار" القانوني البسيط أمرين. الأول استفادة الشعب الصحراوي من إستغلال الموارد. ويترتب عن ذلك ألا يعود النشاط بالفائدة على المغرب كمحتل أو على الأشخاص الذين سمح لهم بالإستييطان في الصحراء الغربية بشكل غير قانوني. والشرط الإضافي هو أن أي تطوير للموارد من هذا القبيل، في حين أنه يلبي احتياجات الشعب الصحراوي ويعمل على تطوير ظروفه الإجتماعية والإقتصادية، يجب ألا يعوق أو يستخدم لحرمانهم من حقهم في تقرير المصير.

أما الشرط الثاني من الإختبار فهو موافقة الشعب الصحراوي بشكل هادف على تطوير موارده الطبيعية وهو ما يعد مستحيلا بدرجة أو بأخرى في الظروف الراهنة التي يبين فيها الإحتلال عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وقد صرح الشعب الصحراوي من خلال قاداته الحكوميين وجمعيات المجتمع المدني المستقلة رفضه لقبول أو الموافقة على تطوير أي مورد من موارده. وفي كل الأحوال فنصف الشعب الصحراوي ليس في مقدوره الاستفادة من موارد إقليمه بسبب تواجده في المنفى في مخيمات للاجئين.

ويجب التذكير بأمرين، الأول أن محكمة العدل الدولية خلصت في رأيها الاستشاري لسنة 1975 بشأن الصحراء الغربية ( بعد مراجعة أدلة كثيرة) إلى أن المغرب ليست لديه صلة أو حق في الإقليم، وأن الشعب الصحراوي يتمتع بحقه في تقرير المصير باعتباره شعب تحت السيطرة الاستعمارية.

أما الأمر الثاني، فهو أن الاستنزاف الجاري للموارد في الصحراء الغربية يحرم الشعب الصحراوي من المستقبل الإقتصادي (في حين يساهم في احتلال الإقليم)، كما أنه يقوض قدرة الأمم المتحدة على الإلتزام باتفاقيات 91/1990 التي تضمن للشعب الصحراوي ممارسة تقرير المصير. ولهذا السبب تحتاج بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية المينورسو إلى تفويض لمراقبة وإدارة أي تنمية للموارد الطبيعية.

## الموارد

### النفط

يقدر أن أكثر التطورات التي شهدتها العام الماضي مدعاة للقلق بشأن الصراع في الصحراء الغربية هو عزم المغرب للتقريب عن النفط في تجاهل تام للرأي القانوني للأمم المتحدة لسنة 2002 المذكور أعلاه.

وستقوم بعملية الحفر شركة النفط الأمريكية كوسموس انيرجي (Kosmos Energy) في غضون شهر أكتوبر 2014. وستتم العملية<sup>1</sup> بالشراكة مع شركة الحفر أتوود أوشيانيكس (Atwood Oceanics) بإستخدام سفينة الحفر المتحركة أم في أتوود اشيفر (m.v. Atwood Achiever).

وستجري العملية قبالة المياه الساحلية لكاب بوجدور في أحد الحقول التي تقوم الحكومة المغربية باكتشافها. وكانت شركة توتال (Groupe Total SA announced) الفرنسية أعلنت في يناير 2014 عزمها مواصلة استغلال النفط في المياه الساحلية للإقليم<sup>2</sup>. وكانت الحكومة المغربية قد منحت أيضا عدد من التراخيص البحرية والساحلية ولكن أكثرهم تقدما هو الممنوح لشركة كوسموس انيرجي<sup>3</sup>.

### الفوسفات

يعتبر تصدير صخور الفوسفات المعدنية الأكثر درا للأموال على الحكومة المغربية في نهبها للموارد من الصحراء الغربية المحتلة. وتتم عملية الإنتاج من قبل شركة فرعية تابعة لشركة الدولة المغربية للفوسفات المكتب الشريف للفوسفات. ووفقا لتقديرات مرصد الموارد الطبيعية للصحراء الغربية (WSRW) فإن الشركة المغربية للفوسفات أنتجت العام الماضي ما يقارب 2.2 مليون طن من الفوسفات وبلغت قيمته حوالي 300 مليون دولار أمريكي، وهو ما يساوي 10 أضعاف ما يتلقاه اللاجنون الصحراويون سنويا من مساعدات إنسانية متعددة الأطراف. وقد ذهب ما يقرب نصف الإنتاج لسنة 2013 لثلاث شركات: بوتاش كورب (PotashCorp) (الولايات المتحدة/كندا)، ليفوسا (Lifosa) (ليتوانيا/روسيا)، اينوفوس (Innophos) (المكسيك/الولايات المتحدة).

### صيد السمك

وخلال سنة 2013 شوهدت سفن الصيد الروسية وهي تقوم بالصيد في المياه الصحراوية. وهذا يعد انتهاكا للاتفاقية المبرمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي والتي تنص على أن عمليات الصيد لا تتم إلا في المنطقة الاقتصادية الخاصة للمغرب<sup>4</sup>. ولم يدع المغرب أبدا أن مياه الصحراء الغربية جزء من منطقتة الاقتصادية الخاصة ولا يمكنه ذلك بإعتبار أن المسألة متعلقة بالقانون الدولي.

في فبراير تم الكشف عن صور لممارسات فظيعة لصيد السمك، حيث ورد أن سفينة يقال أن إبن أحد الجنرالات المغربية المسيطرين على تراخيص صيد السمك يستخدمها قد تخلصت من 1000 طن من السردين خلال العام<sup>5</sup>. وترد هذه الممارسات في تقرير أصدرته منظمة السلام الأخضر<sup>6</sup>.

وافق البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء في عام 2013 على إتفاقية الصيد المشتركة مع المغرب للصيد في مياه الصحراء الغربية. وقد صوتت عدة دول ضد الاتفاق على اعتبار أنه انتهاك للقانون الدولي. وقد سجل لهانس كوريل خلال السنوات الأخيرة موقفه الذي ينص على أن الاتحاد الأوروبي من خلال هذه الممارسة ينتهك القانون الدولي ويقوض

جهود الأمم المتحدة للسلام. ويعتبر الإتفاق الجديد أول إتفاقية شراكة للاتحاد الاوروي لا تشمل على بند مستقل لحقوق الإنسان<sup>7</sup>. وقد اعترض جميع منظمات المجتمع المدني الصحراوي على الصفقة لكن لم يستمع أحد مشاغلهم<sup>8</sup>، وقد اصيب العديد من الصحراويين بجروح من قبل الشرطة المغربية عندما خرجوا للاحتجاج ضد خطط المغرب والإتحاد الأوروي<sup>9</sup>.

ولم يكلف الإتحاد الأوروي وروسيا أنفسهم عناء طلب الموافقة من الشعب الصحراوي قبل الدخول في هذه الإتفاقيات.

## المنتجات الزراعية

توجد اليوم 11 مزرعة بالقرب من مدينة الداخلة تنتج منتجات زراعية موجهة أساسا للسوق الأوروبية<sup>10</sup>. وتعود ملكية جميع المزارع إما للتكتلات المغربية النافذة أو إلى الشركات الفرنسية المتعددة الجنسيات، أو لشركة العائلة المالكة في المغرب، في حين لا يملك الصحراويون المحليون أية مزرعة ولا حتى المستوطنون المغاربة في الأراضي الصحراوية على نطاق ضيق. وتنتج المزارع في الغالب الطماطم بالإضافة إلى البطيخ وبعض الخضروات وغيرها وكلها تنتج في الحقول المروية بالمياه الأحفورية غير المتجددة. وتفيد التقارير أن جميع العاملين تقريبا قدموا من المغرب واستوطنوا بمجمعات سكنية في الأراضي المحتلة.

## خلاصة

ينبغي إدراج مراقبة الموارد الطبيعية ضمن مهام بعثة المينورسو عندما يتم تجديد عهدها في وقت لاحق من هذا الشهر. فإستغلال الموارد الطبيعية في الصحراء الغربية يمثل حاليا عقبة أمام حل الصراع وإحدى قضايا حقوق الإنسان المثيرة للقلق. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة بكل وضوح على تمتيع الشعوب غير المستقلة (خاضعة لمبدأ تصفية الإستعمار) بالسيادة الدائمة على مواردها الطبيعية.

<sup>1</sup> رويترز 2014/01/13 البحث عن النفط البحري يبعث الخلافات في نزاع الصحراء الغربية  
<http://www.reuters.com/article/2014/01/13/westernsahara-oil-idUSL6N0KN1120140113>  
Kosmos Energy, Morocco – oil and gas exploration, <http://www.kosmosenergy.com/operations-morocco.php>

<sup>2</sup> WSRW.org ، توتال تؤكد تجديد صفقتها القدرة في الصحراء الغربية لمدة سنة واحدة، 2014/02/03، <http://wsrw.org/a105x2799>

<sup>3</sup> WSRW.org ، 2013/09/09، شركة النفط الفرنسية توتال في الصحراء الغربية المحتلة، <http://wsrw.org/a106x2651>

<sup>4</sup> WSRW.org ، 2013/04/26، روسيا تنتهك مرة أخرى صفقتها السمكية مع المغرب، <http://wsrw.org/a217x2576>

<sup>5</sup> WSRW.org، الصحراويون: تحقق من أسماكك هنا، 2013/11/09، <http://wsrw.org/a106x2712>

<sup>6</sup> منظمة السلام الأخضر، كيف تقوم سفن الإتحاد الأوروي المتعاقدة بتدمير مخزون الأسماك في غرب إفريقيا وتقوض حقوق السكان الأصليين، 2013/11/26  
<http://www.greenpeace.org/sweden/se/rapporter-och-dokument/exporting-exploitation/>

<sup>7</sup> WSRW.org، المفوضية تفشل في إتباع تعليمات المجلس والبرلمان بشأن حقوق الإنسان، 2013/10/01، <http://wsrw.org/a217x2667>

<sup>8</sup> WSRW.org، 267 منظمة تطالب البرلمان الأوروي برفض إتفاقية الصيد، <http://wsrw.org/a105x2742>

<sup>9</sup> أسوشيتياد بريس، 2013/12/10، الصحراويون يتظاهرون احتجاجا على إتفاقية الصيد بين الإتحاد الأوروي والمغرب، <http://news.yahoo.com/western-saharans-protest-eu-morocco-fishing-accord-204809914--finance.html>

المستقبل المسروق  
استغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية المحتلة

<sup>10</sup> WSRW.org، تقرير: وسم ومسؤولية، 2013/06/17، [http://www.wsrw.org/files/dated/2012-06-17/wsrw\\_labellability\\_2012.pdf](http://www.wsrw.org/files/dated/2012-06-17/wsrw_labellability_2012.pdf)